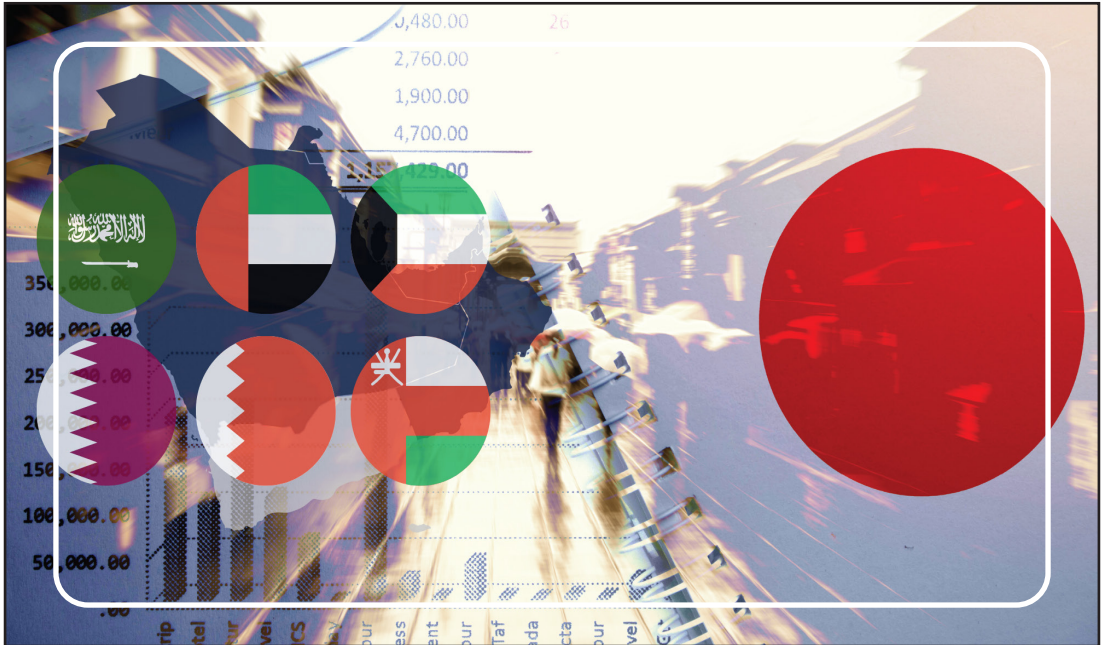




مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية نحو علاقة فاعلة بين بغداد وطوكيو

أ.د. هادي مشعان ربيع



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدة تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية نحو علاقة فاعلة بين بغداد وطوكيو

أ.د. هادي مشعان ربيع \*

المحور الأول: بواعث الشراكة الإستراتيجية بين دول الخليج واليابان

اصطبغت العلاقات الخليجية-اليابانية منذ بدئها مطلع القرن العشرين بالصبغة التجارية الصرفة، من دون الاهتمام بالمجالات الأخرى التي من الممكن أن تؤسس لتعزيز الشراكة، والمصالح الحيوية بين الجانبين، غير أنه منذ مطلع التسعينيات على إثر ما شهدته المنطقة من تغيرات، ولا سيّما ظروف احتلال العراق للكويت، والحرب ضد العراق 1991، التي نتج عنها انهيار التوازن الإستراتيجي الذي كان سائداً في الخليج في السبعينيات والثمانينات. بدأت هذه العلاقات تأخذ حيزاً مهماً من النقاش السياسي والإستراتيجي في اليابان والمنطقة، على حدّ سواء، وأضحّت هذه العلاقات موضع اهتمام كثير من الخبراء والباحثين، ويقف وراء كل ذلك عديد من البواعث والمبررات، والتي يمكن تناولها بشيء من الإيجاز، على النحو الآتي:

أولاً: بواعث ومبررات الدول الخليجية

لقد كانت منطقة الخليج العربي منذ القدم محط أنظار القوى الاستعمارية، إذ استعمرتها بريطانيا لمدة تزيد عن (150) عاماً، وبعد انسحابها منها فسح المجال لتشكّل أطماع قوة عالمية أخرى حلت محلها، وهي التي حرصت على الانفراد بإدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي لعقود عديدة، ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر عددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة<sup>1</sup>. إلا أنّ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وما ترتّب عليه من تداعيات، أهمها فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي بمقتضاه غُزِيَ العراق، قد أوجد نوازع الشك لدى دول الخليج في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة

1- محمود علي الداود، «عام 2014 منطقة الخليج العربي والتحديات الإقليمية والدولية»، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة - بغداد، العدد (28)، 2014، ص 4.

\*كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الأنبار في العراق.

ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثمَّ كان لا بدَّ من البحث عن قوى جديدة، بما يسهم في إيجاد هيكل أمني إقليمي للمنطقة<sup>2</sup>.

من جهة أخرى، فإنَّ تطورات الأوضاع في المنطقة لا سيَّما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في نهاية الثمانينيات، جاءت بكثير من المستجدات والتحديات، لدول الخليج في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها، دفعت بها للبحث عن صيغ وتوازنات أمنية جديدة، مثل ظروف غزو العراق للكويت في آب 1990، وما تلاه من تطورات زادت من حدة التوتر في المنطقة من جهة، وتنامي التدخل الغربي فيها من جهة أخرى، ولا سيَّما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والبرنامج النووي الإيراني وتداعياته على التوازن الأمني في المنطقة، فضلاً عن تطورات الأوضاع الداخلية في العديد من الدول العربية منذ نهاية عام 2010، واستمرارها إلى الآن، لا سيَّما في تونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، وما عرضته من تحديات أمنية لدول الخليج العربية<sup>3</sup>.

كما أنَّ الحضور الحالي والمتزايد للصين واليابان وروسيا والهند ودول أخرى، والتنافس فيما بينها على المنطقة؛ لحصول على المواد الأولية، ولا سيَّما النفط، والأسواق التجارية<sup>4</sup> أعطى لدول الخليج مجالاً أكبر لتوسُّع خياراتها في صياغة علاقاتها الأمنية والسياسية، بدلاً من الاتِّكاء على الغرب لوحده. من هنا أدركت دول الخليج أهمية بناء علاقات قوية ومتينة مع هذه الدول الآسيوية، لا سيَّما مع اليابان والصين؛ لأنَّ ذلك من شأنه أن يفتح آفاقاً أوسع للاستثمار، ويكسر نظام القطب الواحد مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً والغرب عموماً، ويدفع نحو مجالات جديدة لتنويع العلاقات الخليجية خصوصاً مع دول العالم<sup>5</sup>.

كذلك، فإنَّ الاهتمام الإسرائيلي المتنامي بآسيا عموماً، والصين واليابان والهند خصوصاً؛

2- أشرف محمد عبد الحميد كشك، «تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (396)، شباط 2012، ص 51.

3- مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 8.

4- لمزيد من المعلومات حول حجم احتياجات هذه الدول من النفط في السنوات المقبلة، ينظر:

Oil market Report-January 2023: <https://www.iea.org/reports/oil-market>

5- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني لطباعة والنشر، 2009)، ص 162.

لتعظيم مكاسبها هو أحد العوامل الملحّة التي تفرض على الدول العربية، ودول الخليج في مقدمتها، فضلاً عن ضرورة المنافسة، وعدم ترك الساحة خاوية أمام المد الإسرائيلي<sup>6</sup>.

ولعل العامل الأبرز في الرغبة الخليجية لبناء علاقات إستراتيجية مع اليابان يرجع إلى إدراك الدول الخليجية لأهمية الدور الجديد لليابان على الصعيد الدولي، إذ تؤكد العديد من الدراسات على وجود مؤشرات لتنامي رغبة اليابان إلى زيادة تعظيم دورها العالمي، والتخلّي عن سياسة التبعية والانكفاء التي انتهجتها في العقود الماضية، وممارسة دور عالمي أكثر فعالية، وبما يتناسب مع عناصر قوتها، وذلك عن طريق محاولاتها الانضمام إلى مجلس الأمن، بتقديمها طلب الحصول على العضوية الدائمة منذ عام 1994<sup>7</sup>، والمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كمحاولة منها لكسر حظر المادة (9) من الدستور الياباني لعام 1947، وإرسال قوات يابانية خارج البلاد<sup>8</sup>، وقرارها أخيراً في ديسمبر 2022 السعي لأن تكون قوة دولية (طبيعية) بعد المصادقة على تغييرات جذرية في سياسات التقييد العسكري المتبعة منذ عقود<sup>9</sup>، وتوليها مناصب دولية مهمة، لا سيّما في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الإغاثة الدولية، وكذلك مشاركتها في القضايا ذات الاهتمام العالمي، مثل: حظر الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب<sup>10</sup>.

تؤكد هذه المؤشرات الرغبة اليابانية في تبوء مكانة متقدمة على المستوى الدولي؛ لتحقيق منافسة دولية مع القوى الكبرى، ولبناء علاقات سياسية آمنة ومستقرة مع المجتمع الدولي، ولتحقيق نمو اقتصادي واستقرار اجتماعي على الصعيد الداخلي، وأخيراً استخدامها ورقة ضغط لحل النزاعات الدولية.

6- نصره عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 19.

7- غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص 218.

8- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 181.

9- Jennifer Lind، How Asia's Rising Threats Convinced Tokyo to Abandon Its Defense Taboos. Foreign Affairs December 23 2022، : <https://www.foreignaffairs.com>.

10- بدر عبدالعاطي، «اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (141) يوليو 2000، ص 33.

من هنا كان من المهم للدول الخليجية -وفي مقدمتها العراق- الاستفادة من هذه التوجهات الجديدة لليابان والسعي لبناء علاقات وثيقة معها، ولا سيّما أنّ اليابان قدّمت بعض المؤشرات التي تدلّل على اهتمامها بمنطقة الخليج منها: زيادة النشاط الدبلوماسي الياباني في المنطقة، وزيادة حجم المعونات والمساعدات الإنسانية، ورفع حجم التبادل الثقافي ونوعه، والتزام سياسة الحياد في القضايا الخلافية، والمساهمة بقوات حفظ السلام الدولية بإرسالها قوات غير قتالية إلى منطقة الخليج العربي<sup>11</sup>.

### ثانياً: بواعث اليابان ومبرراتها

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تقارب المعدلات التي تحقّقها الدول الصناعية المتقدمة في العالم، وترتب على التطور الصناعي في اليابان الحاجة المطردة إلى المواد الخام اللازمة للصناعات، وفي ظل النقص الحاد الذي تعانیه من المواد الخام المنتجة داخلياً فقد كان من الضروري اللجوء إلى استيرادها من الخارج. وبعد أن كانت تحصل على معظم إمداداتها من البترول من الولايات المتحدة الأمريكية تحولت مع بداية عقد الستينيات إلى الاعتماد على البترول العربي والخليجي<sup>12</sup>. وفيما بعد أصبحت شركاتها الرئيسة منتجة للنفط في دول الخليج العربي، إذ أصبح لليابانيين نفط «الخفجي» وهي (شركة الزيت العربية المحدودة) سنة 1963، وكذلك امتيازات نفطية في أبو ظبي الإماراتية، وعليه توسعت المصالح النفطية اليابانية، في منطقة الخليج العربي في عشر سنوات بين 1965 و 1975 وبدأت بالحصول على النفط لصالحها بعيداً عن نفوذ الشركات النفطية العالمية الأخرى التي كانت تتعامل معها في السابق<sup>13</sup>. ومع أنّ اليابان استهدفت دائماً التقليل من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، إلا أنّ الحاجة إلى المواد الخام المستوردة ظلت في زيادة مطردة<sup>14</sup>.

11 - رضا محمد هلال، «السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر، وحرب الخليج الثالثة»، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، أكتوبر 2004، ص 241-338.

12-صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، 1982، ص43.

13- عبد الحكم سلمان وادي، «دراسة العلاقات اليابانية العربية»، أمد للإعلام، 30/4/2014، على الموقع:

<http://www.amad.ps/ar>

14-Yutaka Kosai, The Era of High-speed Growth in Japan,(Tokyo:University of Tokyo press,1977),p.82.

علاوة على ما تقدّم، زيادة الحاجة إلى استيراد المواد الخام من الخارج، فقد ترتّب على النمو الصناعي زيادة الحاجة إلى أسواق خارجية لتصريف السلع، والمنتجات اليابانية المصنّعة؛ لمحدودية سوق اليابان<sup>15</sup>، لذا فقد مثلت دول الخليج العربي لليابان أسواقاً مهمة؛ لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنّعة.

وقد كان لتعرض اليابان لكبوتها الاقتصادية في منتصف عقد السبعينيات، ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 التي رافقتها زيادة في أسعار النفط، وزيادة الضغوط العربية على الدول المؤيدة لإسرائيل عبر سياسة حظر النفط، بعد أن شعرت بمدى خطورة انقطاع إمدادات النفط على اقتصادها؛ بسبب سياستها التي كانت دائرة في الفلك الأمريكي المؤيد لإسرائيل، لذا سارعت إلى صياغة سياسة يابانية جديدة تجاه قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المجاورة، وأصبحت السياسة اليابانية -التي كانت تتسم بعدم الاكتراث- تجاه القضايا العربية تنحو نحو محاولة استرضاء البلدان العربية، من دون أن تقطع علاقاتها مع إسرائيل، وكان ذلك بأن أظهرت ميلاً نحو ترجيح مصالحها مع العرب على علاقاتها مع إسرائيل، إذ شجّعت شركاتها الكبرى على الامتثال لقرارات المقاطعة العربية، وحصرت علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل في أضيق الحدود<sup>16</sup>.

من هنا بدأت اليابان تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة الخليج العربي؛ لتحسين ميزان مدفوعاتها مع دوله كجزء من برنامج اقتصادي يحاول النهوض بالاقتصاد الياباني، عن طريق سياسة رفع حجم الاستثمارات المالية، وحجم السلع التجارية، والتقنيات الحديثة في الدول الخليجية، والاهتمام بالشأن السياسي، وأمن منطقة الخليج، الذي يضمن تدفق الواردات البترولية اللازمة للصناعات اليابانية<sup>17</sup>.

15- علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص 17.

16 - حكيمات العبد الرحمن، موقف اليابان من الصراع العربي الإسرائيلي من عقيدة يوشيدو إلى مبدأ شينزو آبي، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37، العدد 2، 2021، ص 237-233.

17- حسام كمال الدين، «دول الخليج واليابان.. من التبادل التجاري إلى الشراكة الإستراتيجية»، صحيفة الأهرام، العدد (14150)، 14 أبريل 2014، <http://www.ahram.org.eg>

كما أنّ اتجاه اليابان نحو الدول الخليجية جاء بسبب الموقع الجغرافي والإستراتيجي للخليج، الذي جعل كل دولة تبحث عن سيادة عالمية تهتم بهذه المنطقة<sup>18</sup>، ولمواجهة المنافسة الشرسة من نمور جنوب شرق آسيا التي أصبحت منافساً كبيراً للشركات اليابانية على مناطق النفوذ، بعد أن كانت تمثّل سوقاً مهمة للصناعات والصادرات اليابانية، فضلاً عن التنافس الشديد مع العملاق الاقتصادي الكبير (الصين)، والتي تجاوزت اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتي يتنامى حجم تجارتها باطراد مع العالم العربي، ولها شراكات اقتصادية هائلة مع الدول الخليجية، إذ أصبحت أكبر شريك تجاري لهذه الدول، وحلت مكان الاتحاد الأوروبي في عام 2020، ليصبح معها من الصعوبة على اليابان أن تنزعها بسهولة، إلا عن طريق حضور مباشر ونشط في الدول الخليجية.<sup>19</sup>

كما أنّ الأوضاع غير المستقرة التي أخذت تشهدها منطقة الخليج لا سيّما في السنوات العشرة الأخيرة، ممّا قد يهدّد إمدادات البترول إلى اليابان، فرض عليها ضرورة الوجود العسكري في هذه المنطقة، ولا سيّما في المياه البحرية؛ لحماية هذه الإمدادات، ومنع تعرضها لأي تهديد خارجي.<sup>20</sup>

وعلاوة على كل ما تقدّم فقد شهدت اليابان بروز التيار القومي المتشدد الذي يهدف إلى توسيع دور اليابان الاقتصادي والعسكري في العالم، إذ يرى مؤيدو هذا التيار ضرورة اضطلاع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية، بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية، وأن تصبح اليابان (دولة طبيعية كبرى)، قادرة على تحمل مسؤولياتها العالمية، وأن تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة، وأن تتخلص من تداعيات الحرب العالمية الثانية كلها، ومن القيود التي فرضت عليها، بما في ذلك تعديل الدستور، والسماح بإعادة تسليحها ومشاركتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، سواءً العسكرية منها أم غير العسكرية، وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع عن النفس. كما يؤكّد مؤيدو هذا التيار في الوقت نفسه ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان، ومساعدتها

18- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (56)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 49-48.

19- الصين أكبر شريك تجاري للدول الخليجية. حلت مكان الاتحاد الأوروبي منذ عام 2020، العربية نت، على الرابط:

[/https://www.alarabiya.net](https://www.alarabiya.net)

20- Ministry of Foreign Affairs of Japan، International Situation in 2020 and Outlook for Japan's Diplomacy: <https://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2021>



على القيام بدور بارز في الشؤون الدولية<sup>21</sup>. ويعني هذا أنّ منطقة الخليج، مصدر البترول والطاقة والأسواق، ومن المرجّح أن تكون من أهم المناطق التي ستحظى باهتمام هذا التيار.

عن طريق ما تقدّم يمكننا القول إنّ هناك عدداً من الدوافع التي تقف وراء الرغبة اليابانية في بناء علاقات متينة مع دول منطقة الخليج العربي، ولا سيّما ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي، إذ ترى في دول هذه المنطقة أسواقاً واعدة للصناعات اليابانية، فضلاً عن أنّها مصدر لإمدادات البترول الذي تحتاجه هذه الصناعات، وبما أنّ هذه المنطقة تمر اليوم في حالة من عدم الاستقرار مع وجود حالة من التنافس الدولي فيها، وما قد يشكله ذلك من تهديد لهذه الإمدادات، فرض كل ذلك عليها ضرورة الوجود الفعال في هذه المنطقة؛ لحماية هذه الإمدادات، وضمان عدم تعرضها لأي تهديد خارجي.

نتيجة لكل ما تقدّم أدرك الطرفان الخليجي والياباني أخيراً أهمية المضي قدماً؛ لمزيد من الارتقاء بعلاقاتهم لا سيّما في بعديها الاقتصادي والأمني-العسكري وإعطائها مديات جديدة متجاوزة عمّا كانت عليه في المرحلة السابقة.

### المحور الثاني: الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية

مع تأكيد أهمية الأبعاد الأخرى الجغرافية، والدبلوماسية، والثقافية، تتمثّل الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية في بعدين أساسيين، هما البعد الاقتصادي، والبعد الأمني-العسكري، وفيما يلي بيان موجز عن أهم ما يشتمل عليه هذين البعدين.

#### أولاً: الأبعاد الاقتصادية

تعدّ اليابان من الناحية الاقتصادية ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وثالث أكبر اقتصاد صناعي، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين<sup>22</sup>. ويسجل ميزانها التجاري ربحاً سنوياً، وذلك بتصدير المواد المصنّعة، ووضع قيود جمركية على المواد المصنّعة الأجنبية<sup>23</sup>، وبذلك تساهم بـ(7%) من التجارة العالمية. إلا أنّها تفتقر إلى الموارد الطبيعية اللازمة، ولا سيّما النفط والغاز لاستمرار إنتاجها

21- عبدالرحيم خليل، السياسة الخارجية اليابانية اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصاد والإدارة العامة، جامعة أسيوط، مصر، المجلد التاسع عشر، العدد 2، أبريل 2018، ص 136-135.

22- سلمى حداد، اليابان ودول الخليج .. علاقات تاريخية والاقتصاد عمود خيمتها، الخليج أون لاين، شباط 2022:

<https://alkhaleejonline.net>

23- William Nester، The Foundations of Japan،(London: Macmillan press,1986)،p78

الصناعي والتكنولوجي<sup>24</sup>.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، الذي يُعدُّ من أهم ركائز منظومة العلاقات بين الجانبين، فإنَّ التبادل التجاري يُعدُّ أهم محاور هذا التعاون، إذ يلاحظ وجود زيادة مستمرة في حجم المبادلات التجارية بين دول الخليج واليابان، وإن كانت متذبذبة أحياناً؛ نتيجة للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط بعدّه المكون الرئيس للصادرات الخليجية، وتدايعات جائحة كورونا، فقد ظلت اليابان محتفظة - في معظم المراحل - بموقعها كأكبر شريك تجاري لدول الخليج العربي؛ عبر نجاحها في أزاحت أوروبا لسنوات عن هذا الموقع<sup>25</sup>.

لقد وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والياباني أرقام قياسية في السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت الصادرات الخليجية إلى اليابان من قرابة (55،8) مليار دولار في العام 2016 إلى (91،7) مليار دولار في عام 2018 قبل أن يعود إلى الانخفاض في العام 2020 إلى نحو (54) مليار دولار؛ لتدايعات جائحة كورونا. أمَّا واردات دول الخليج من اليابان فقد بلغت في العام 2020 نحو (17،3) مليار دولار بعد أن كانت (24،3) دولار في العام 2018<sup>26</sup>.

وتتصدَّر المملكة العربية السعودية الدول الخليجية من حيث حجم التبادل التجاري مع اليابان، إذ بلغ حجم التبادل في العام 2020 ما يقارب (38،4) مليار دولار، وكانت قيمة الصادرات السعودية إلى اليابان (32،4) مليار دولار، أمَّا قيمة الواردات من اليابان فقد كانت ما يقارب (5،5) مليار دولار<sup>27</sup>.

أمَّا الإمارات العربية فقد بلغ حجم تبادلها التجاري مع اليابان في عام 2020 نحو (30،5) مليار دولار، وقد بلغت الصادرات الإماراتية إلى اليابان (26) مليار دولار، أمَّا وارداتها من اليابان فقد كانت بقيمة (6،5) مليار دولار<sup>28</sup>.

24-Makio Yamada، Japan-Gulf Relations in the Wider Asian Context، Gulf Research Center، Issue No. 6، April-2013،p.7.

25-Yoshio Minagi، Japan and the Gulf: Balanced Business Relationship، and Thereafter، Gulf Research Center، Issue No. 6، April-2013،pp.10-12.

26- سلمى حداد، مصدر دُكر سابقاً.

27- المصدر نفسه.

28- سلمى حداد، مصدر دُكر سابقاً.

أمّا قطر فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين اليابان عام 2020، ما يقرب من (77،3) مليار دولار، فيما بلغت صادرات قطر إلى اليابان نحو (51.5) مليار دولار، فيما وصلت قيمة الواردات القطرية من اليابان إلى ما قيمته (25.8) مليار دولار. وقد حظيت الطاقة بالنصيب الأكبر من التجارة بين قطر واليابان، إذ تظل قطر هي المصدر الأساس الذي يزود اليابان بنسبة (19%) من احتياجاتها من منتجات الغاز الطبيعي السائل.<sup>29</sup>

أمّا سلطنة عمان فقد وصل حجم التبادل التجاري بينها وبين اليابان إلى (3،6) مليار دولار. أمّا الكويت فقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري مع اليابان في عام 2020 إلى ما يقرب من (3) مليار دولار.<sup>30</sup>

أمّا البحرين فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين اليابان حوالي مليار دولار في عام<sup>31</sup> 2020، ما عدا التجارة غير النفطية التي بلغت (610) ملايين دولار.<sup>32</sup>

أمّا العراق فقد جاء بالمرتبة الأخيرة بين الدول الخليجية من حيث حجم التبادل التجاري مع اليابان، إذ بلغ حجم هذا التبادل في عام 2020 ما يقارب (522) مليون دولار فقط، إذ بلغت صادرات العراق إلى اليابان (159) مليون دولار، أمّا وارداتها من اليابان فقد بلغت (363) مليون دولار، وهو ما يؤشّر على التراجع الكبير في حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بعد أن شهدت هذه العلاقات «ازدهاراً كبيراً في فترة السبعينيات من القرن الماضي إذ كانت اليابان ثاني أكبر مصدر للعراق بعد ألمانيا الغربية في حينها، وكانت المشاريع اليابانية في مجالات الطاقة، والاتصالات، والبنى التحتية، والإسكان، والصحة واضحة في العراق في ذلك الوقت»<sup>33</sup>.

وتتمثّل أهم الصادرات الخليجية إلى اليابان في النفط الخام، والغازات (الغاز المسال، والبروبان المسال، والبوتان المسال)، والنفط الخفيف، والألومنيوم، والكيماويات العضوية، وخردة النحاس، والمواد البلاستيكية، والأحجار الثمينة. أمّا واردات اليابان إلى دول الخليج فتتمثّل في السيارات،

29- «وزير الاقتصاد والتجارة يؤكد عمق ومتانة العلاقات التجارية القطرية اليابانية»، بوابة الشرق:

<http://www.al-sharq.com>

30 - سلمى حداد، مصدر دُكر سابقاً

31 - فرزاد رمزاني بونيش، نخب السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص 9.

32 - المصدر نفسه.

33 - لقمان عبدالرحمن الفيلبي، العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية للعراق مع اليابان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،

2017، ص 3.

والآلات، والحديد والصلب، والآلات الكهربائية، والمطاط (الإطارات في الغالب)، والمنسوجات، والسلع البصرية، فضلاً عن المواد الغذائية<sup>34</sup>.

ويتمثل المسار الجديد لخيارات اليابان الاقتصادية في المنطقة، في تغليب الطابع الاستثماري، وتأسيس المشاريع المشتركة، إذ تمكنت من تنفيذ مئات المشاريع المهمة في هذا المجال<sup>35</sup>. كما بدأت اليابان سياسة جديدة مع دول الخليج، تقضي بإنشاء مجتمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية، يمكن لليابانيين استخدامها في حالات الطوارئ، كما يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط في الدول المجاورة، في شرق آسيا وجنوب شرقها<sup>36</sup>.

وبإبرام مجموعة من اتفاقيات للتعاون النووي، زادت قوة العلاقات اليابانية مع دول الخليج، ففي أيلول 2013، وقَّعت الكويت اتفاقية ثنائية مع اليابان للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكان من المفترض أن يشمل نطاق عمل هذه الصفقة، -التي أُلغيت فيما بعد- والتي حُدِّد لها مدة زمنية تمتد إلى خمس سنوات، والتدريب، والموارد البشرية، وتطوير البنى التحتية، وكذلك استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء والتقنيات ذات العلاقة، وذلك وفق إرشادات المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). في شهر كانون الثاني من العام 2012، وقَّعت دولة الإمارات العربية على مذكرة تعاون مع اليابان؛ لاستكشاف إمكانيات التطوير في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية<sup>37</sup>. وفي إطار مبادرة الشراكة الإستراتيجية الشاملة، اتفقت الحكومتان اليابانية والإماراتية في عام 2018 على توسيع التعاون بينهما في القطاعات غير النفطية ومنها الطاقة المتجددة، وعلوم الروبوت المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والدفاع، والطيران والأمن وغيرها<sup>38</sup>.

34 - المصدر نفسه.

35 - « تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ديسمبر 2010: <http://www.ecssr.ac.ae>

36 - حسام كمال الدين، مصدر دُكر سابقاً

37 - تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج»، مصدر دُكر سابقاً.

38 - تشون سايتو، إن جاناردان، العلاقات بين دول الخليج واليابان فيما وراء قطاع الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يوليو 2019، ص 6.

أمّا العراق فقد وقّع مع اليابان في بغداد في عام 2009 (مشروع الشراكة الإستراتيجية)<sup>39</sup>؛ ليكون قاعدة أساسية للتعاون المشترك بين البلدين، كما قامت اليابان بتقديم منح مالية، وقروض ميسرة إلى العراق، فضلاً عن إطفاء الديون اليابانية على العراق، وتنفيذ عديد من الدورات التدريبية للموظفين العراقيين ضمن برنامج التعاون التقني بين البلدين<sup>40</sup>.

تدلُّ المؤشرات السابقة -بوضوح- على حجم التعاون الاقتصادي الكبير بين الدول الخليجية واليابان، كما تدل على أنّ مساراً جديداً قد بدأ للسياسة اليابانية في الخليج، مساراً قائماً على إدراك الأهمية الإستراتيجية والحيوية لهذه المنطقة وضرورة جعلها في صلب اهتمامات السياسة الخارجية اليابانية، من هنا سعت إلى الانتقال في علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج من موقع المصدر والمستورد التقليدي، إلى موقع الشراكة الاقتصادية، بالمعنى النظامي.

### ثانياً: البعد الأمني-العسكري

بموازاة تطوُّر حضورها الاقتصادي المثير في المنطقة، دخلت اليابان على خط الأمن في الخليج من ثلاثة مداخل، هي<sup>41</sup>:

1. إرسال بوارج حربية إلى غرب المحيط الهندي، مع بدء الحرب في أفغانستان عام 2001.
2. إرسال قوات عسكرية إلى العراق في مهام غير قتالية في عام 1991 و عام 2003.
3. إرسال سفن حراسة إلى خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القرصنة، وذلك منذ العام 2009.

وكانت اليابان قد استطاعت بالفعل تطوير قوتها العسكرية التقليدية تدريجياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين متجاوزة الحظر الدستوري، وتحت اسم قوات الدفاع الذاتي، والتي وصل عدد أفرادها إلى (252،600) فرد بضمنهم الاحتياط<sup>42</sup>، والتي يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

39 - هذا الاتفاق لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي بسبب التعقيدات المحيطة بالملف الأمني والتشريعي والسياسي والاقتصادي في العراق وعدم وجود رؤية عراقية محددة في رسم حدود سياسته الاقتصادية تجاه اليابان. ينظر: لقمان عبد الرحمن الفيلي، مصدر دُكر سابقاً، ص 4.

40 - المصدر نفسه، ص 4-5.

41- عبد الجليل زيد المرهون، «الخليج والدور الياباني الجديد»: <http://www.aljazeera.net/>.

42- بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، (القاهرة: ميراث للنشر والمعلومات، 2003)، ص 229.

## أ. القوات الدفاع الذاتي البرية

تتألف قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من (160,000) ألف فرد ضمن الخدمة، تبلغ نسبة الضباط والمراتب (65%) من المجموع الكلي، ممّا يسهّل إمكانية زيادة عدد القوات اليابانية إلى مليون جندي في أشهر<sup>43</sup>، تقسم إلى (8) فرق عسكرية تمتلك (900) مدفع ميداني و(11000) دبابة، منها (929) دبابة متطورة ووفق إحصائيات عام 2005<sup>44</sup>.

وتسعى اليابان -وبالتعاون مع الولايات المتحدة- إلى تطوير نظام دفاعي يعمل بالصواريخ الموجهة عن طريق تطوير صاروخ أرض جو (xssm-1)، والصواريخ البالستية العابرة للقارات نوع (m-5)، وطائرات مضادة للغواصات نوع (f15)، وطائرات التجسس الإلكتروني (RF-1E) من دون طيار، وطائرات (FS-X) متعددة المهام بترخيص من الولايات المتحدة<sup>45</sup>.

## ب. قوات الدفاع الذاتي البحرية

تضمّ القوة البحرية اليابانية في صفوفها (44,000) ألف فرد مقسمين إلى تشكيلاتها، التي تتكون من (5) أساطيل متعددة الأغراض، تمتلك (50) سفينة مدمرة، و(16) غواصة<sup>46</sup>، فضلاً عن (200) سفينة سطح، و(40) فرقاطة، والآلاف الزوارق السريعة المزودة بالطوربيد، وكاسحات الألغام<sup>47</sup>، وبذلك تسعى اليابان بامتلاكها هذه القوة البحرية؛ لحماية أراضيها ومياهها الإقليمية، وخط الملاحة الدولية وتجارتها الخارجية<sup>48</sup>.

## ج. قوات الدفاع الذاتي الجوية

تحرص اليابان على امتلاك منظومة دفاع جوي متقدمة للتصدي لأي اعتداء خارجي، وبذلك وصل عدد قواتها الجوية إلى (44,600) جندي مقسمة على (37) سرباً متعدد الأغراض،

43- بيير بيارنس، مصدر دُكر سابقاً، ص 190.

44- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2006، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006)، ص 115.

45- بريجنسكي، الاختيار- السيطرة أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004) ص 130.

46- فوزي حسن حسين، مصدر دُكر سابقاً، ص 175.

47- بريجنسكي، الاختيار- السيطرة أم قيادة العالم، مصدر دُكر سابقاً، ص 131.

48- فوزي حسن حسين، مصدر دُكر سابقاً، ص 176.

جُهِزوا ودُرِّبوا بأحدث الأسلحة المتطورة<sup>49</sup>، فقد بلغ عدد الطائرات التي يمتلكها سلاح الجو الياباني إلى (1480) طائرة، منها (40) طائرة إنذار متطورة، فضلاً عن نشر شبكة إنذار مبكرة لمراقبة الأجواء اليابانية، وثلاثة تشكيلات من صواريخ أرض-جو متقدمة<sup>50</sup>.

علاوة على ما تقدّم عقدت اليابان مجموعة من الصفقات المشتركة مع عددٍ من دول العالم، وهي العملية التي كانت ممنوعة بموجب حظر تصدير السلاح. إذ تخطّط المملكة المتحدة واليابان لتطوير التعاون بينهما في مجال صناعة الملابس الواقية من الحرب الكيميائية، وأستراليا تحتاج إلى التكنولوجيا اليابانية؛ لتطوير الجيل القادم من غواصاتها الهجومية<sup>51</sup>.

وبذلك احتلت اليابان المركز الأول على القارة الآسيوية والمستوى الرابع على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، من حيث التجهيز والتدريب<sup>52</sup>، كما أنّ لديها القدرة التكنولوجية التي توفر لها القدرة على إمكانية تطوير الأسلحة النووية بالوقت الذي تشاء، لا سيّما بعد أن وضعت خطة لزيادة نسبة الإنفاق العسكري (2%) من ناتجها المحلي الإجمالي، أي: ما مجموعه (43) ترليون ين (320 مليار دولار) في الفترة الممتدة من عام 2023 وحتى عام 2027 لتصبح بذلك صاحبة ثالث أكبر إنفاق عسكري على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين<sup>53</sup>، ولكن التطور اللافت للنظر أنّ اليابان رفعت (وكالة الدفاع) إلى مستوى وزارة الدفاع منذ يناير 2007 بعد (60) عاماً من حلّها، والآن تتمتع الوزارة الجديدة بميزانية مستقلة بثورة أكبر من السابق عن مجلس الوزراء، ويُعدّ هذا التطور الجديد في الرؤية اليابانية لمفاهيم الأمن القومي محاولة جديدة للنهوض بدور عسكري وأمني على الصعيد العالمي في القرن الحادي والعشرين<sup>54</sup>.

وعلى المستوى الإجرائي فوَّض تعديل دستوري في العام 2001، حرس الدفاع الذاتي إرسال سفن حربية لمؤازرة الولايات المتحدة في عملياتها في أفغانستان، وتبع ذلك إرسال ثلاث قطع من بوارج الحراسة المدرعة، وقطعتين من سفن الإمداد، إلى المحيط الهندي؛ لتنفيذ عمليات دعم

49- بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر دُكر سابقاً، ص 229.

50- الجيش الياباني يعود بقوة: أقوى 5 جيش في عام 2021. <https://www.aa.com.tr/a>.

51- «عودة الجيش الياباني ومزيد من الصفقات العسكرية»، مايو 2014، على الموقع: <http://altagreer.com>.

52- غسان العزي، مصدر دُكر سابقاً، ص 214.

53- تقديرات المستقبل، تحول تاريخي: سعي إستراتيجية الأمن القومي اليابانية لمواجهة تحديات الصين، مركز المستقبل، العدد

1720، 28 ديسمبر 2022. على الرابط: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage>.

54- المصدر نفسه.

لوجستي للقوات الأميركية. وفي العام 2003، نشرت اليابان حوالي (600) جندي في مهمة غير قتالية في جنوب العراق، دامت بضع سنوات، وكانت تلك المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي ترسل فيها اليابان جنوداً إلى منطقة ما تزال في حالة حرب<sup>55</sup>.

على صعيد ثالث، قرّرت اليابان، في نيسان من العام 2009، المساهمة بطائرات مراقبة في الحملة الدولية ضد القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، وأعلن حينها أنّ طائرتي استطلاع يابانيتين ستمكثان في قاعدة في جيبوتي، إلى جانب (150) من أفراد الطاقم والفرق المعاونة. وتوفّر طائرات المراقبة اليابانية المعلومات لمدمرتين يابانيتين، ترافقان السفن التجارية اليابانية في المنطقة<sup>56</sup>.

وفي التأصيل الإستراتيجي للتطورات، يمكن ملاحظة أنّ أمن الطاقة الياباني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الخليج، وذلك على مستوى الواردات والممرات الحيوية. وتستورد اليابان من الخليج (75%) من احتياجاتها النفطية، البالغة أربعة ملايين برميل يومياً<sup>57</sup>. ويشكّل هذا الخام (35%) من إجمالي النفط المار عبر مضيق هرمز، وبهذا المعنى، تُعدّ اليابان أكثر دول العالم ارتباطاً بأمن المضيق، بعد دول الخليج نفسها. إذ أكّد مسؤول عسكري ياباني زار منطقة الخليج في مهمة عسكرية في أكتوبر 2012 أنّ بلاده تضع أمن الممرات المائية في أعلى سلّم أولوياتها. وقال العقيد «ياسو هيرو كواكامي» قائد الفرقة (51) في البحرية اليابانية، وقائد كاسحتي الألغام «أوراغا» و«هاتشيجو»، إنّ لبلاده حضوراً مهماً في تأمين الممرات المائية التي تُعدّ شريان الطاقة في العالم، ولفت «كواكامي» إلى حضور القوات البحرية اليابانية في بحر العرب وخليج عدن عبر سفينتين وطائرتين؛ لتأمين السفن التجارية وناقلات النفط من القرصنة الصوماليين. وأكّد «كواكامي» أنّ بلاده تقوم بعمل مباشر؛ لتأمين السفن من القرصنة، ولا تكتفي بالدور اللوجستي في هذا الشأن<sup>58</sup>. كما أكّد أنّ بلاده تقوم بدور عسكري غير مباشر في منطقة الخليج، عبر المناورات المشتركة الدولية لمسح الألغام وتطهير مياه الخليج منها، كما تقيم تدريبات عسكرية مع نظيراتها من القوات البحرية الخليجية، وعلى رأسها البحرية الملكية السعودية، إذ يُدرّب فيها العسكريون في الخليج على تطهير المياه من الألغام

55- عبدالجليل زيد المرهون، مصدر دُكر سابقاً.

56- عبدالجليل زيد المرهون، «اليابان وخياراتها الإقليمية»، صحيفة الرياض، العدد(15397)، 20 أغسطس 2010: <http://www.alriyadh.com>

57 - سلمى حداد، مصدر دُكر سابقاً.

58- عبيد السهيمي، «قائد عسكري ياباني: تدريب البحرية السعودية جزء من التزامنا بأمن الخليج»، الشرق الأوسط، العدد (12365)، 5 أكتوبر 2012: <http://archive.aawsat.com>



البحرية، مضيفاً على أنّ هذه المناورات والتدريبات البحرية مستمرة ودورية، بحيث تقوم اليابان بدورها في أمن الخليج عبر نقل خبراتها إلى القوات الخليجية، من دون تقديم التقنيات العسكرية في هذا الجانب، إذ تحظرها القوانين اليابانية<sup>59</sup>. وقال «كواكامي»: «إنّ العلاقات السعودية-اليابانية يجب أن تتوسع في مجال الصناعي، وخصوصاً الصناعة العسكرية»<sup>60</sup>، إلا أنّه قال إنّ هذه الخطوة تحتاج إلى قرار سياسي<sup>61</sup>.

ويوجد نحو أربع سفن يابانية عملاقة تعبر مضيق هرمز يومياً، متجهة إلى السواحل اليابانية، في خط ملاحى يصل طوله إلى (7000) ميل بحري. وتشكل هذه الناقلات -ووفقاً لتقدير باحثين يابانيين- صفّاً دائماً من (90%) ناقلة، يبدأ أولها في هرمز، وآخرها في موانئ اليابان. وقد أرسلت اليابان في عام 2020 المدمرة (تاكانامي) التي تحمل على متنها مئتي بحار فضلاً عن طائرتين مروحيّتين إلى خليج عمان؛ لحراسة هذه الناقلات<sup>62</sup>.

خلاصة القول، إنّ الخليج العربي قد بات موضع تركيز ياباني غير مسبوق في حجمه ونوعيته، لا سيّما في البعدين الاقتصادي، والأمني-العسكري. وإنّ الدور الياباني الجديد له دلالاته البالغة ذات الصلة بمستقبل هذه المنطقة وموقعها في الجيوبوليتيك الدولي.

59- عبيد السهيمي، مصدر دُكر سابقاً.

60- المصدر نفسه.

61- المصدر نفسه.

62- سفينة حربية يابانية تبحر إلى بحر عمان لحراسة ناقلات النفط، الجزيرة، 2020:

<https://www.aljazeera.net/politics>

## المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية اليابانية

إنَّ استشراف مستقبل العلاقات الخليجية-اليابانية، لا سيَّما ما يتعلق منها بالبعد الاقتصادي، والأمني-العسكري، يتطلَّب منَّا التعرُّف أولاً على التحديات التي تواجه هذه العلاقات، وثانياً على الفرص المتاحة أمام كل من دول الخليج واليابان؛ لتطوير علاقتهما الإستراتيجية حاضراً ومستقبلاً.

### أولاً: التحديات

تتعدَّد المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقات الخليجية اليابانية، وتحد من إمكانية إقامة شراكة إستراتيجية بينهما، إذ توجد تحديات تأتي من البيئة الداخلية لكل من دول الخليج واليابان، وأخرى من البيئة الإقليمية والدولية، ويمكن الإشارة الموجزة إلى أهم هذه التحديات، فيما يلي:

#### 1. التحديات الداخلية

إنَّ علاقات اليابان بالمنطقة العربية عموماً، ومنها منطقة الخليج ظلت محكومة في حدود ضيقة وصفها بعض الباحثين بمقولة (النفط العربي مقابل السلع اليابانية)، ولم يشارك صناع القرار سواءً الخليجيين أم اليابانيين طوال العقود الأربعة الماضية في تغيير هذا الواقع إلا بصورة طفيفة، ومرد ذلك أنَّ شعاراً تجارياً بحثاً لا يؤسِّس لإقامة شراكة إستراتيجية متطورة في عصر العولمة، وقد أثر ذلك سلباً في صناعة القرار السياسي الياباني السليم تجاه شعوب المنطقة، فبقي قادة اليابان يقيسون مصالح اليابان مع الشعوب العربية بحجم التبادل التجاري والتوظيفات المالية فقط، من دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من العلاقات<sup>63</sup>. ويبدو أنَّ عدم امتلاك اليابان الخبرة الكافية في شؤون هذه المنطقة يُعدُّ من أهم العوامل التي تقف حائلاً من دون تطوير علاقاتها مع دولها وشعوبها.

كما أنَّ تبعية اليابان للسياسة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يجعل من الصعب عليها تبني سياسة خارجية من شأنها الإضرار بالمصالح الأمريكية أو تهديدها، لا سيَّما في منطقة الخليج، التي تُعدُّ من أهم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإنَّ الخيارات اليابانية في هذه المنطقة ستظل محكومة بالرؤية الأمريكية لهذه المنطقة، والرؤية الأمريكية لا ترغب بأي قوى تنافسها

63- عوض عثمان، "آليات تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية-اليابانية"، مركز آراء حول الخليج، كانون الأول 2007: <http://www.araa.ae>.

فيها حتى ولو كانت اليابان<sup>64</sup>.

علاوة على ما تقدّم تواجه اليابان مشكلات داخلية لعل أبرزها: افتقادها للإرادة المستقلة لإدارة شؤونها، وأنّ المجتمع الياباني مجتمع سائر نحو الشيخوخة، إذ يبلغ عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على (65) عاماً، أو أكثر ما يقارب (63،28) مليون شخص، أو ما نسبته (25%) من إجمالي السكان، وأنّ المواليد في حالة انخفاض منذ عام 1973 حتى وصلت في عام 2021 إلى (811) ألف طفل ومن المتوقع أنّ ينخفض هذا العدد إلى (740) ألف طفل في عام 2040، كذلك فإنّ عدد سكان اليابان الذي يزيد عن (125) مليون نسمة يتناقص منذ (14) عاماً ومن المتوقع أن ينخفض إلى (86،7) مليون بحلول عام 2060. وإنّ تقليص عدد السكان وتزايد الشيخوخة لها، كما هو معروف آثار هائلة على الاقتصاد والأمن القومي<sup>65</sup>. هذا علاوة على وجود رأي عام في اليابان لا يحدّد الانغماس في المشكلات الدولية، ولا يرغب في أن تصبح اليابان دولة عسكرية<sup>66</sup>، وإتّما يجب أن يقتصر دورها على تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية<sup>67</sup>.

لكن المسؤولية في عدم تطوير هذه العلاقات لا تقع على عاتق اليابانيين بمفردهم، بل على صانعي القرار السياسي في بلدان الخليج العربي أيضاً، فقد استفاد اليابانيون كثيراً في علاقاتهم الاقتصادية، وحتى العسكرية، مع دول الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران، وأقاموا علاقات اقتصادية

64- حكومات العبد الرحمن، مسألة الوجود الياباني في العراق محدداته ومظاهره، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد 35، العدد 2، 2019، ص 94.

65- ياماغوتشي هارويوشي، اليابان: تراجع قياسي في المواليد وزيادة في الشيخوخة، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/society>

66- فعلى سبيل المثال سبب قرار إرسال جزء من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق (2004 - 2006) إشكالية كبيرة لدى الرأي العام بعد أن استغلّتها المعارضة في أنّها خطوة تتعارض مع ما تضمنه دستور البلاد السلمي، وقد سُجّبت هذه القوات بتاريخ 17/7/2006. ينظر: وليم اشعيا، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص 104. وفي استطلاع رأي أجرته وكالة أنباء «كيودو» اليابانية في حزيران 2015، أظهر أنّ (60%) من نسبة المشاركين فيه لا يريدون تغيير «الدستور الياباني»؛ لتخفيف القيود المفروضة على تحركات القوات المسلحة واستخدامها للأسلحة، إذ تمنع المادة التاسعة من الدستور اليابان من إرسال جيشها إلى الخارج للمشاركة في أي عمل عسكري، ينظر: «استطلاع رأي: (60%) لا يرغبون في تغيير الدستور الياباني»، على الموقع: <http://www.egynews.net>.

67- رياض الصمد، مصدر دُكر سابقاً، ص 83-79.

وعسكرية متطورة مع إسرائيل<sup>68</sup>، فضلاً عن علاقاتها الإستراتيجية الثابتة مع الدول الأمريكية والأوروبية. في حين أنه مع وفرة المصالح اليابانية في بلدان الخليج، إلا أنه لم يُستفد من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لإقامة مصانع للسيارات، أو الأدوات الكهربائية، أو المواد الطبية، أو صناعة الكمبيوتر، أو غيرها، ولم تعتمد البلدان الخليجية سياسة تصنيع عقلانية لتوطين التكنولوجيا اليابانية، واستخدامها في بناء نخضة صناعية هي بأمرس الحاجة لها<sup>69</sup>. ومن الناحية العسكرية يبدو أن بعض الأنظمة السياسية الخليجية لا تهتم كثيراً في تطوير الدور الياباني في منطقة الخليج؛ وذلك لإدراكها بمحدودية القدرات العسكرية اليابانية، إذا ما قيسَ بقدرات دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو روسيا، أو الصين<sup>70</sup>.

علاوة على ما تقدّم تعاني دول الخليج من تحديات داخلية، قد تقلل كثيراً من رغبة اليابان في إقامة شراكة إستراتيجية معها، مثل: مسألة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق العمال الأجانب، والضعف والقصور في البنية الاقتصادية، وغياب الحوافز الاقتصادية الضرورية للنمو والتوظيف، وعدم وجود تشريعات استثمارية متطورة، وعدم الاستقرار السياسي، والإرهاب والعمليات التخريبية<sup>71</sup>.

68- هاني إلياس خضر وصفاء خليل كاظم، «العلاقة بين اليابان وإسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد(16)، كانون الأول 2012، ص 9-10.  
69- «مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج»، الأهرام، يناير 2014:

[/http://digital.ahram.org.eg](http://digital.ahram.org.eg)

70 - محمد إبراهيم دسوقي، «اليابان تبحث عن مستقبلها»، كراسات إستراتيجية، العدد(103)، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص22.

71- عزوز مقدم، «المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون»، صحيفة الوسط، العدد(836)، الاثنين 20 ديسمبر، 2004: <http://www.alwasatnews.com>.

## 2. التحديات الخارجية

تواجه العلاقات الخليجية اليابانية تحديات عديدة على الصعيد الخارجي، في ظل وجود قوى دولية تتنافس وتتصارع فيما بينها؛ لكسب النفوذ في منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية الدولية، يمكن الإشارة إلى أبرزها بما يلي:

### أ. الولايات المتحدة الأمريكية

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو معروف بعلاقات جيدة مع منطقة الخليج العربي، وقد سعت عن طريق إستراتيجياتها الحفاظ على أمن هذه المنطقة لأهميتها البالغة للأمن القومي الأمريكي خاصة، والدول الغربية عامة، لذا كانت تسعى دوماً الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية، أو دولية من شأنها تهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة. ولتحقيق هدفها هذا فقد تنوعت السياسات الأمريكية تجاه الأطراف الإقليمية، سواءً بالاحتواء المزدوج، أم بالغزو المباشر والإطاحة بنظم رأتها تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها الجوهريّة في هذه المنطقة كما حصل مع العراق<sup>72</sup>.

ومع ما يتردّد من حديث عن ظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة، وما قد يمثله ذلك من إمكانية أن يكون بديلاً عن نـفـط المنطقة<sup>73</sup>، فإنّ المهم هو مدى انعكاس ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه أمن الخليج العربي. وفي هذا السياق، يرى « أنتوني كوردسمان » (أحد الخبراء في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة) أنّ استقلال الأخيرة في مجال الطاقة لا يعني تراجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج، بل إنّ الولايات المتحدة سوف تسعى لأن يكون لها حضور أمني في منطقة الخليج العربي، عن طريق تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والحلفاء الآخرين، وسوف تسعى على المدى البعيد لخلق إطار أمني متعدد الأطراف يؤسس على التعاون،

72-Ashraf Keshk، Developing an Agenda for security studies in the Gulf Regional security models proposed for the Gulf region (Analysis of GCC Iran interactions), paper presented for Cambridge university, 2010,p.3.

73- رجحت شركة « بي بي » الأمريكية أن يرتفع إنتاج النفط الصخري الأميركي بحلول عام 2030 إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً، وفق (كريستوف روهي)، كبير الاقتصاديين في الشركة النفطية العملاقة، الذي توقع أن تشكل زيادة الإنتاج الأميركي طاقة إنتاجية عالمية فائضة تقدر بنحو ستة ملايين برميل يومياً. ينظر: وليد خدوري، «البتروال الصخري وفرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2013، ص 85.

وليس التنافس الدولي<sup>74</sup>. ويعني هذا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تُعدُّ منطقة الخليج منطقة مصالح لها على درجة كبيرة من الأهمية، لذا سوف لا تسمح لأي طرف منافستها فيها، حتى لو كانت اليابان الحليف المهم التي ترتبط معه بعلاقات متميزة.

## ب. الصين

مع سعي الصين - في الآونة الأخيرة- إلى توسيع مصالحها العالمية، جرى الاهتمام بمنطقة الخليج عموماً ودولها النفطية خصوصاً، ولعل زيارة الرئيس الصيني (شين جين بينغ) للمملكة العربية السعودية في يناير 2016 تمثّل بداية لانطلاق الإستراتيجية الصينية «الطريق الواحد والحزام الواحد OBOR» في الشرق الأوسط<sup>75</sup>، أمّا الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني في كانون الأول من هذا العام فقد مثّلت تحسيداً فعلياً للعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، إذ يُعقد فيها مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين<sup>76</sup>، إذ إنّ الصين ساعية لتوسيع مبادرتها «الطريق الواحد والحزام الواحد»؛ لتضمن شريانيين، وهما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، لذا تُعدُّ الصين العلاقات مع دول الخليج العربي محوراً أساسياً في خطتها الإستراتيجية المتعلقة بالحصول على الطاقة<sup>77</sup>.

وتعود أهمية العلاقات الخليجية-الصينية إلى ضخامة الاقتصاد الصيني، واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز الخليجي، وأنّ أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الآخر، فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية الصينية المشتركة، وما يمكن أن تحقّقه من فوائد كبيرة للجانبين في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربية، وزيادة معدلات التنمية، وتحقيق الصين نجاحات وقفزات اقتصادية غير مسبوقه بين الاقتصادات الصاعدة، إذ وصلت قيمة الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية عام 2021 ما يقارب (213) مليار دولار، كان نصيب السعودية منها (21%)

74-A ntony H. Cordesman، The Myth or Reality of Us Energy Independence. CSIS، January 2013.

75 - مروة صبحي، رؤية أمريكية للعلاقات الخليجية مع الصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/298>

76- الرئيس الصيني يبدأ زيارة للسعودية والبت الأبيض يخر من محاولات بكين للهيمنة على العالم، <https://www.aljazeera.net/news/2022/12/7>

77- مروة صبحي، مصدر دُكر سابقاً.

من هذه الاستثمارات، ثم الإمارات بنحو (17%)، وجاء العراق ثالثاً بحوالي (14%)<sup>78</sup>.

ومن الجدير بالذكر، تُعدُّ الصين ثاني أكبر دولة تجارية في العالم، ويقف اقتصادها في المرتبة الثانية عالمياً، وهي الدولة الأولى من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية، فقد وصل ما تمتلكه من احتياطي النقدي الأجنبي إلى أكثر من (3,1) ترليون دولار في عام 2022<sup>79</sup>.

حققت حركة التجارة بين الجانبين الخليجي والصيني ارتفاعاً منذ عام 1991، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في العام نفسه (1,5) مليار دولار، سرعان ما ارتفع إلى (70) مليار دولار في عام 2008، منها (42) مليار دولار للصادرات الخليجية، و(28) مليار دولار للواردات الصينية<sup>80</sup>، أمّا في عام 2021 فقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج إلى ما يقرب من (2010) مليار دولار، كان نصيب السعودية منها ما يقارب (80) مليار دولار، ومع الإمارات العربية (64) مليار دولار، ومع سلطنة عُمان (3,8) مليار دولار، ومع قطر (18) مليار دولار، أمّا مع البحرين فقد وصل إلى أكثر من ملياري دولار.

أمّا العراق فقد حلّ بالمرتبة الثالثة بين الدول الخليجية من حيث حجم التبادل التجاري مع الصين، إذ وصل حجم هذا التبادل في عام 2021 ما يقارب (40) مليار دولار، إذ بلغت صادرات العراق إلى الصين ما قيمته (28,62) مليار دولار، أمّا واردات العراق من الصين فقد بلغت ما مجموعه (11,20) مليار دولار، وعلى هذا يكون الميزان التجاري بين العراق والصين هو الأعلى مقارنة بعلاقات العراق التجارية مع دول العالم المختلفة التي تقدّر بـ(45) مليار دولار سنوياً<sup>81</sup>.

ويُعدُّ التعاون في مجال الطاقة هو الأكثر حضوراً في العلاقات الخليجية-الصينية، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، إذ يصل حجم ما تستورده من النفط إلى (355) مليون برميل يومياً نصفها تقريباً من منطقة الخليج، ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول عام 2030، أكبر سوق

78- العلاقات الصينية العربية -من الدعم السياسي إلى الشراكة الاقتصادية، <https://www.aa.com>.

79- احتياطي النقد الأجنبي في الصين يرتفع إلى 3,1 ترليون دولار، العربية نيوز: الرابط:

<https://www.skynewsarabia.com/business>

80- بسمه عبدالمحسن، قراءة في العلاقات الخليجية-الصينية، مركز حورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية: [www.hcr-siraq.org](http://www.hcr-siraq.org)

81- مؤيد الطرقي، تنامي العلاقات العراقية الصينية يثير المخاوف الأمريكية، <https://www.independentarabia.com>

للمصادر النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أنّ دول الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً لمنتجاتها من البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسّع دول الخليج فيهما توسّعاً كبيراً في ظل إستراتيجية طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها<sup>82</sup>.

إنّ العلاقات الاقتصادية الخليجية-الصينية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط-الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فمن المنطقي أن تكون مثل هذه العلاقة تشكّل تحدياً أمام تطوير العلاقات الخليجية اليابانية؛ لأنّ تجاوز الصين لليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم، فإنّ منطقة الخليج في الطريق لتكون ساحة التنافس للعمالقين الآسيويين. ويصبح من الصعب على اليابان أن تزدهر على أرض ازدهرت فيها الشركات الصينية العملاقة، التي نمت بقوة في السنوات الأخيرة في منطقة الخليج، ممّا أكسب الصين مزية الحضور الأول<sup>83</sup>.

وعليه، فسيشكّل هذا الحضور الصيني الفاعل تحدياً حقيقياً أمام قدرة اليابان على بناء علاقات إستراتيجية -ولا سيّما في بعدها الاقتصادي- مع دول الخليج، خصوصاً في ظل التقارب المفاهيمي، والقيمي، والديني بين الصين والعرب، فقد أشار الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في خطابه في 9 كانون الأول 2023 في قمة مجلس التعاون الخليجي الصيني، إلى القيم الغنية للحضارات الشرقية، إذ يمكن للصين ودول الخليج أن تساهم في تنمية الحضارات الإنسانية، وأصبح اختيار الروابط الثقافية لتعزيز التنمية الحضارية أمراً إستراتيجياً في السياسة الخارجية الصينية، وستتعاون الصين مع ثلاثمئة جامعة ومدرسة إعدادية وابتدائية في دول الخليج؛ لتعزيز تعليم اللغة الصينية، وسوف تكون هناك منتديات ثقافية ولغوية بين الجانبين لتعميق العلاقات الثقافية والتعلم المتبادل<sup>84</sup>.

82- بسمة عبدالحسن، مصدر دُكر سابقاً.

83- حسين عبدالله، «المخاطر المحيطة بنفط الخليج»، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، 2008، ص 35.

84- Sonny Lo Shiu Hing، OPINION – China's New Foreign Policy Toward the Gulf States، December 10، 2022: <https://www.macaubusiness.com/opinion-chinas-new-foreign-policy-toward>.



علاوة على ما تقدّم فإنّ عديداً من المشاريع التي تنفذها الصين في دول الخليج وفي العراق على وجه التحديد لعل من أهمها إنشاء شراكات مصرفية، ومشاريع مستقبلية الإنشاء السكك الحديدية، ومشاريع لإعادة البنى التحتية المدمرة، فضلاً عن تطوير القطاع النفطي، وبناء (16) ألف مدرسة ضمن الاتفاق العراقي الصيني في سنة 2019 والمعروف باتفاق (البناء مقابل النفط)<sup>85</sup>.

### ج. إيران:

كانت إيران وما زالت حريصة على فرض هيمنتها في منطقة الخليج، والتأكيد من أنّ لها دوراً أساسياً في توجهات المنطقة وسياساتها<sup>86</sup>. ومن هنا فإنّ امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون الغرض الأساسي منه هو فرض الهيبة والتأثير والنفوذ في المنطقة. كما ستستثمر هذه القدرة (مع الحصار المفروض عليها) للتأثير بقرارات منظمة الأوبك، وفي الحرص على الوجود في التكتلات الإقليمية بأنواعها، كما ستستخدمها لإعاقة أي تواصل فعلي بين دول الخليج العربي وسائر دول العالم التي تعاديهما، إذا سوف ترى أنّ مثل هذا التواصل موجهاً ضدها ومستهدفاً لأمنها<sup>87</sup>.

كما أنّ الإستراتيجيات الأمريكية العسكرية والسياسية الجديدة، كما يرى بعض المحللين، وتميل إلى الانسحاب من الشرق الأوسط، والاتجاه شرقاً نحو الصين وما حولها، وإحياء وكالات لدول كبيرة في المنطقة؛ للحفاظ على التوازنات السياسية والعسكرية<sup>88</sup>، وهو ما أكّده في اتفاقها مع حركة طالبان بعد انسحابها من أفغانستان عام 2021. وهو ما سوف يفسح المجال أمام إيران -بحكم ما تمتلكه من قوة عسكرية وإمكانيات اقتصادية-؛ ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي، وبما أنّ المصالح الإيرانية والخليجية متضاربة في أكثر من مجال عليه ستكون قدرة اليابان على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع جانبي الخليج أمراً تعترضه بعض الصعوبات.

85- مؤيد الطرقي، الاتفاق العراقي الصيني يدخل حيز التنفيذ ببناء 1000 مدرسة، -<https://www.independen-tarabia.com>.

86- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوة الأجنبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 309-308.

87-Takeyh, Hidden Iran: paradox and power in the Islamic Republic.p.143.

88- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، الخليج في عام 2014 - 2015 الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2015)، ص 9.

## 3. الفرص

تؤدّي اليابان اليوم دوراً أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد، وتوجد دراسات تؤكّد أنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً بامتياز، وتؤدّي فيه اليابان دوراً اقتصادياً مهماً إلى جانب الصين والهند وكوريا وسائر دول النمور الآسيوية. ومنذ مطلع هذا القرن ظهر تطور ملحوظ في علاقات اليابان مع دول الشرق الأوسط، ولا سيّما الدول الخليجية، إذ يشير إلى عمل منظم للاستفادة من علوم اليابان وتقنياتها العالية؛ لتطوير البنى الاقتصادية والعلمية في هذه البلدان، وتجاوز مقولة (النفط العربي مقابل السلع اليابانية)، وهي تؤثّر إلى أنّ المصالح التي تجمع اليابانيين مع الشعوب العربية باتت تتجاوز الأطر الاقتصادية الضيقة لتطور مختلف الجوانب العلمية والثقافية والفنية والإعلامية والإنسانية والأمنية، وهي مصالح كبيرة ومتنوعة تساعد صناع القرار في اليابان على بناء سياسة يابانية أكثر توازناً مع بلدان الشرق الأوسط، تقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب، وضمن المصلحة المشتركة لكلا الجانبين.

يأتي هذا في الوقت الذي تتضارب فيه المصالح الأمريكية والخليجية في المنطقة، ما يؤثّر إلى بداية مرحلة من التصعيد، والتوتر المحتمل قد يؤدّي إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية وعسكرية أحادية الجانب، بعد عقود تفوق فيها القرار والإدارة والقيادة الأمريكية، وذلك في ظل استمرار سعيها لتحقيق سياساتها وأهدافها بالمنطقة، على حساب مصالح دولها وشعبها<sup>89</sup>.

وعليه فإنّ بإمكان دول الخليج واليابان استغلال الفرصة لبناء علاقات إستراتيجية بينهما، في الجانب الاقتصادي والأمني-العسكري، لا سيّما أنّ دور الولايات المتحدة الأمريكية العامل الرئيس -حتى الآن- في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمّة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011، ومن أفغانستان عام 2021، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022. وفي دراسة سابقة صادرة عن «مركز نيكسون للأبحاث» الأمريكي في نوفمبر 2009، جاء فيها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون غير مستعدة، وغير قادرة على الاستمرار في توفير الأمن في الشرق الأوسط، في إشارة إلى أنّ الصين أو اليابان قد تقوم بهذا الدور<sup>90</sup>.

89- «مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية»، صحيفة شؤون خليجية: <http://alkhaleejaffairs.org>.

90- «واقع ومستقبل العلاقات الخليجية-الصينية»، صحيفة الوفد، يناير 2012: <http://alwafd.org>.

أمّا القوى الأخرى المنافسة فإنّ لدى كل من دول الخليج واليابان من الإمكانيات ما يؤهلها لبناء شراكة إستراتيجية، لا سيّما أنّ التكنولوجيا ستنهض في المستقبل بدور أساسي في تحديد طبيعة العلاقات الدولية ومستقبلها، وبما أنّ اليابان دولة متأقّة في إنتاج التكنولوجيا المتقدمة، لذا سيكون بمقدورها أن تنهض بدور فعال في هذا الشأن؛ لأنّ هذه التكنولوجيا المتطورة التي تملكها اليابان ستمكّنها من استخدام المكائن والآلات المتطورة تكنولوجيا ذات الدقة العالية في العمل، ممّا يعطي للسلعة اليابانية صفة الجودة والمواصفات العالية، فضلاً عن أنّ التطور التكنولوجي يمكن من إنتاج سلعة متطورة أكثر، وبكلفة أقل؛ بسبب عامل الابتكارات المتسلسلة والبحث والتطور العلمي، ممّا يعطي للسلعة اليابانية صفة المنافسة العالمية بوصفها متميزة تكنولوجيا وبأسعار تنافسية<sup>91</sup>.

علاوة على ما تقدّم فإنّ التكنولوجيا اليابانية لها القدرة في تحويل إمكانياتها المدنية إلى القطاع العسكري، لا سيّما في الطاقة النووية، والقدرة على استخدام تكنولوجيا الفضاء في الصراعات به على غيرها من الدول لا سيّما الصين<sup>92</sup>.

ويمكن المحتملة مستقبلاً بالاعتماد على الأقمار الصناعية والأسلحة الذكية، وهو ما نشير إلى أنّ نقاشاً وطنياً قد أُثير، منذ مطلع الألفية الثالثة، حول إعادة تعريف دور اليابان في الساحة الدولية، وهو ما ترجم في التحليل الأخير بإعادة تعريف للقوة الأمنية اليابانية، حجماً ودوراً، وتوجّج النقاش المتواصل بتعديلات دستورية أُقرّت بالمعنى الجديد وشرعته<sup>93</sup>.

وقد بدأت المحظورات التي تنص عليها المادة التاسعة من الدستور الياباني في الاضمحلال التدريجي، وكانت هذه العملية قد بدأت بدايةً رمزيّةً في العام 1987، حينما تجاوزت الميزانية اليابانية للدفاع الذاتي، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، نسبة واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي كانت تُعدّ الحد غير الرسمي للبلاد مقارنةً بالإنفاق العسكري. ومنذ ذلك الحين، سنّ المجلس التشريعي الياباني عدداً من المراسيم المصممة خصيصاً لتجاوز معضلة المادة التاسعة. كان آخرها وأهمها في نيسان 2014، إذ وُوفّق بالاتساع في تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني، في خطوة تتيح للبلاد ممارسة حق «الدفاع الذاتي الجماعي لليابان»، وهو ما يُعدّ

91- إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2006، ص 164.

92- إيلاف راجح هادي، مصدر دُكر سابقاً، ص 165-164.

93- عبد الجليل زيد المرهون، «اليابان تتجه للدفاع الذاتي الجماعي»، صحيفة الرياض، العدد (16839)، الجمعة 1 أغسطس 2014، ص 12.

تحولاً كبيراً في السياسة الدولية لليابان، وتغييراً جذرياً في سياستها الأساسية أي: «سياسة الدفاع فقط»، والتي تمسكت بها حتى الآن، ممّا سيسمح لجيشها بالقتال في الخارج للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية<sup>94</sup>.

من هنا يبدو أنّ الفرصة سانحة أمام دول الخليج واليابان وفي مقدمتها العراق لبناء علاقات ذات أبعاد إستراتيجية، اقتصادية وأمنية-عسكرية، لا سيّما في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، ووضع اليابان في ظل هذه المتغيرات، الذي أخذ ينمو ويتسع، إذ أعطي لها الحرية في حركتها الخارجية وازدياد فاعليتها، وهو ما قد يجعل منها مركز استقطاب دولي إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. لذا فإنّه من غير المستبعد أن تنافس اليابان هذه القوى في التعامل مع دول الخليج، وتقيم علاقات أكثر تطوراً تفيد هذه الدول في مجال نقل التقنية، والتعاون التجاري، والمساعدات والمنح والاستثمار والعمليات النفطية، خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ المتغير التاريخي في العلاقة بين اليابان ودول الخليج العربي هو لصالح الطرفين، إذ يخلو تاريخ هذه العلاقة من النزوع نحو السيطرة الاستعمارية، بعكس القوى الدولية الأخرى مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تملك تاريخاً استعمارياً مع هذه الدول، فضلاً عمّا يكتنّه الإنسان الخليجي من إعجاب واحترام لا حدودَ لهما بالتجربة اليابانية<sup>95</sup>، وفي هذا الشأن يقول البرفسور (كاينهارا نوبوكاتسو) من جامعة دوشيشا اليابانية: «إنّ العلاقات الخليجية اليابانية قوية، وترتبط الجانبين صداقة طويلة في تبادل وجهات النظر»، وأضاف نوبوكاتسو «أنّ منطقة الخليج واستقرارها أمر مهم لليابان» مشيراً إلى أنّه ليتحقق ذلك فتوجد عديد من التحديات التي يجب دراستها ومعالجتها على أساس مبدأ الصداقة والاحترام<sup>96</sup>.

لذا فالظروف المحيطة باليابانيين والخليجيين إيجابية إذ تتوافر الفرص الكبيرة للتعاون المشترك في مختلف المجالات، وهو ما يلبي حاجة الطرفين، ويحقّق المصالح الوطنية لكلٍّ من اليابان ودول الخليج.

94- «تعديل دستوري يسمح لليابان بتدخل عسكري خارجي»، صحيفة اليوم، العدد (14898)، الأحد، 30 مارس 2014.

95- هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، (بيروت: دار المعارف، 2009)، ص 148-147.

96- سلمى حداد، مصدر دُكر سابقاً.

## الخاتمة

تتسم العلاقات بين دول الخليج العربي عموماً واليابان بأنّها ذات طابع إستراتيجي، وبالترابط الحتمي الثنائي، وهي تاريخية وراسخة، وتقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، إذ تُعدُّ منطقة الخليج العربي لليابان شريكاً حيوياً لا يعوز، سواءً كمصدر للطاقة، أم سوق لتصريف المنتجات. وفي الوقت الذي استطاعت فيه معظم الدول الخليجية من بناء علاقات إستراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وأمنية جيدة مع اليابان، وهذه العلاقات في حالة تطور مستمر، نجد أنّ العراق -وهو من أكثر الدول الخليجية حاجة لمثل هذه العلاقات مع اليابان- ما يزال متأخراً في هذا الجانب؛ لوجود عديدٍ من العقبات التي تمنع هذه العلاقات من أن تتطوّر بالصورة التي تُخدم العراق وتُحقّق مصالحه.

لذا، ولبناء علاقات متطورة مع اليابان في كلّ المجالات، ولا سيّما الاقتصادية والأمنية منها، وأنّ ذلك ليس بالأمر الصعب؛ لأنّ اليابان تُعدُّ حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية المتحكمة حالياً في الشأن العراقي، وأنّ موقفها منها سوف يكون مختلفاً عمّا حدث مع دول أخرى مثل الصين، على صانع القرار السياسي العراقي العمل على:

1. تفعيل مشروع الشراكة الإستراتيجية بين العراق واليابان الذي عُقدَ في بغداد عام 2009؛ ليكون القاعدة الأساسية للتعاون الشامل بين البلدين، لما لهذا المشروع من مردود إيجابي كبير على العراق في حال تنفيذه. ونقترح أن يذهب وفد عراقي رفيع المستوى إلى طوكيو؛ لأجل هذا الأمر، ولتكون هذه الزيارة رسالة اطمئنان، وتأكيد صدق نيات العراق في بناء شراكة حقيقية مع اليابان.
2. تفعيل دور الوزارة الخارجية العراقية في قيادة الملفات الثنائية المهمة مع اليابان؛ لأنّها جزء مهم من علاقات العراق الخارجية. والعمل على الاستفادة من هذه العلاقات في دعم العراق في المحافل الدولية بما يعزز من مكانته الإقليمية والدولية، بفعل ما تمتلكه اليابان من قدرات اقتصادية، ومالية، وتقنية قادرة على التأثير على الأطراف الدولية.
3. استغلال حالة الصراع القائم حالياً بين القوى الكبرى على المنطقة، ولا سيّما بين الصين وروسيا من جهة، وبين الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية من جهة ثانية؛ للحصول على مكاسب وامتيازات لصالح العراق عبر عقد الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية بعيدة المدى، ولا سيّما مع اليابان.

4. العمل على الاستفادة من الشركات اليابانية في إعادة البناء والتأهيل في جميع المجالات (التربوية، والصحية، والبنى التحتية، والكهرباء، والطرق، والجسور)، التي أصابها الضرر؛ نتيجة للسياسات الحكومات السابقة، فضلاً عن الاستفادة من هذه الشركات في تدريب الكوادر البشرية العراقية، وتزويد العراق بالتقنيات والتكنولوجيا المتطورة.

5. العمل على جذب الاستثمارات اليابانية إلى العراق بعد توفير المناخ الأمني والقانوني والاستثماري لها. إذ يمكن لهذه الاستثمارات أن تنهض بدور كبير في النهوض بالاقتصاد العراقي، كما حدث مع الاستثمارات اليابانية في الدول الآسيوية كالصين، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وماليزيا، والفلبين، فقد ساهمت المعونات التقنية والمالية التي قدمتها اليابان، فضلاً عن أموال القطاع الخاص الياباني التي لها الدور الكبير في إحداث نهضة في هذه الدول.

6. العمل على طمأنة الجانب الياباني فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية معه، وذلك بعقد اتفاقيات طويلة الأجل؛ تضمن استمرار حصوله على النفط، إذ تسعى اليابان لتأمين إمدادات نفطية مستدامة في المستقبل، ولربما إلى عام 2050؛ لإدراكها على أنّ النفط سيبقى عصب الطاقة الرئيسة في العالم، وكل ما تتطلبه من العراق يتلخّص بضمانات إمداد نفطي مستمر لا ينقطع بقرار سياسي، وبالأسعار السائدة في الأسواق العالمية.

7. وضع إستراتيجية بعيدة المدى للعراق، وبمحاور سياسية واقتصادية وأمنية مع الدول المفيدة للبلد، وفي مقدمة هذه الدول اليابان، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال مثل ماليزيا التي استطاعت الاستفادة من مختلف الدول في تحقيق نهضتها.

8. تفعيل الجانب الثقافي في العلاقة مع اليابان؛ لما له من أهمية كبيرة في تقريب وجهات النظر بين البلدين وأزالته كثيراً من العقبات، وذلك عن طريق حثّ الباحثين والكتّاب العراقيين على دراسة اليابان ومحاوله التعرّف عليها، وبالمقابل تعريف اليابان بالعراق بالتركيز على القيم الشرقية المشتركة، وأن تكون زيارات متبادلة للوفود الثقافية، وتفعيل الزمالات، والبعثات الدراسية، وغيرها.

## المراجع

أولاً- باللغة العربية:

### 1- الكتب

- بريجنسكي، الاختيار-السيطرة أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
- بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، (القاهرة: ميراث للنشر والمعلومات، 2003).
- بيير بيارنيس، القرن 21 لن يكون أمريكياً، ترجمة مدني قصري، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بلا تاريخ).
- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).
- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 56، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، الخليج في عام 2014-2015 الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2015).
- علي سيد فؤاد النقر، السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001).
- غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000).
- فردريك ويرى، الخلاف السعودي-الأمريكي في شرق أوسط متغير، (الدوحة: المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2009).

- مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013).

- نصره عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004).

- هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان واثره في تطور الفكر السياسي، (بيروت: دار العارف، 2009).

- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوة الأجنبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

## 2- الرسائل الجامعية:

- إيلاف راجح هادي، مستقبل الدور العالمي لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2006.

- صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية، 1982.

- وليم اشعيا، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.



### 3- الدوريات:

- أشرف محمد عبدالحميد كشك، «تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (396)، شباط 2012.
- بدر عبدالعاطي، «اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (141) يوليو 2000.
- حسين عبدالله، «المخاطر المحيطة بنفط الخليج»، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، 2008.
- رضا محمد هلال، «السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر و حرب الخليج الثالثة»، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، أكتوبر 2004.
- حكمت العبد الرحمن، مسالة الوجود الياباني في العراق محدثاته ومظاهره، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد 35، العدد 2، 2019.
- حكمت العبد الرحمن، موقف اليابان من الصراع العربي الإسرائيلي من عقيدة يوشيدو إلى مبدأ شينزو آبي، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 37، العدد 2، 2021.
- سعد حقي توفيق، «التنافس الدولي وضمان أمن النفط»، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (43)، 2011.
- عبدالرحيم خليل، السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، . مجلة الاقتصاد والإدارة العامة، جامعة أسيوط، مصر، المجلد التاسع عشر، العدد 2، أبريل 2018.
- فرزاد رمزاني بونيش، نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
- لقمان عبدالرحمن الفيلبي، العلاقات الاقتصادية الإستراتيجية للعراق مع اليابان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.

- محمد إبراهيم دسوقي، « اليابان تبحث عن مستقبلها»، كراسات إستراتيجية، العدد(103)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001.

- محمود علي الداود، «عام 2014منطقة الخليج العربي والتحديات الإقليمية والدولية»، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة- بغداد، العدد(28)، 2014.

- مخلص عبيد مبيضين، « السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973 إلى 2004»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (33)، العدد(3)، 2006.

- نعم نذير شاكر، « الوجود الياباني في العراق»، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، العدد(40)، 2009.

- هاني إلياس خضر وصفاء خليل كاظم، « العلاقة بين اليابان وإسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية»، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد(16)، كانون الأول 2012.

- وليد خدوري، البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2013.

#### 4- التقارير

- تشون سايتو، إن جاناردان، العلاقات بين دول الخليج واليابان فيما وراء قطاع الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يوليو 2019،

- تقرير حول: «واقع وآفاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان»، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية-مجلس الغرف السعودية، يناير 2012.

#### 5- الصحف والجرائد

- الشرق الأوسط، العدد(12365)، 5 أكتوبر 2012.

- صحيفة الرياض، العدد (16839)، الجمعة 1 أغسطس 2014.
- صحيفة اليوم، العدد (14898)، الأحد، 30 مارس 2014.
- جريدة الشرق الأوسط، العدد (1027)، 10 كانون الثاني 2007.
- جريدة اليوم، العدد (10953)، 11 يونيو، 2013.

## 6- الإنترنت

- احتياطي النقد الأجنبي في الصين يرتفع إلى 1,3 تريليون دولار، العربية نيوز : الرابط:  
<https://www.skynewsarabia.com/business>
- بسمة عبدالمحسن، قراءة في العلاقات الخليجية-الصينية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات  
الإستراتيجية: [www.hcrsiraq.org](http://www.hcrsiraq.org)
- حسام كمال الدين، « دول الخليج واليابان.. من التبادل التجاري إلى الشراكة  
الإستراتيجية»، صحيفة الأهرام، العدد (14150)، 14 أبريل 2014، <http://www.ahram.org.eg>
- سلمى حداد، اليابان ودول الخليج .. علاقات تاريخية والاقتصاد عمود خيمتها، الخليج أون  
لاين، شباط 2022: <https://alkhaleejonline.net>
- عبدالحكم سلمان وادي، «دراسة العلاقات اليابانية العربية»، أمد للإعلام،  
30/4/2014، على الموقع: <http://www.amad.ps/ar>
- العلاقات الصينية العربية - من الدعم السياسي إلى الشراكة الاقتصادية، <https://www.aa.com>
- «مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج»، الأهرام، يناير 2014:  
[/http://digital.ahram.org.eg](http://digital.ahram.org.eg)
- مروة صبحي، رؤية أمريكية للعلاقات الخليجية مع الصين، مركز المستقبل للأبحاث

والدراسات المتقدمة،

على الموقع: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/298>

- «مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية»، صحيفة شؤون خليجية

[/http://alkhaleejaffairs.org](http://alkhaleejaffairs.org):

- «واقع ومستقبل العلاقات الخليجية-الصينية»، صحيفة الوفد، يناير 2012:

[/http://alwafd.org](http://alwafd.org)

- اليابان تسعى لاتفاقيات تجارة حرة مع التعاون، صحيفة الاقتصادية، الأحد، 7 يونيو

2015 : على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae>

- «إميل أمين»، من روزفلت إلى أوباما: قراءة موضوعية في أبعاد العلاقات السعودية

الأمريكية»، معهد العربية للدراسات: [/http://studies.alarabiya.net](http://studies.alarabiya.net)

- «تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج»، مركز الإمارات

للدراستات والبحوث الإستراتيجية، ديسمبر 2010: [/http://www.ecssr.ac.ae](http://www.ecssr.ac.ae)

- تقديرات المستقبل، تحول تاريخي: سعي إستراتيجية الأمن القومي اليابانية لمواجهة

تهديدات الصين، مركز المستقبل، العدد 1720، 28 ديسمبر 2022. على الرابط: [https://](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage)

[futureuae.com/ar-AE/Mainpage](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage)

- الجيش الياباني يعود بقوة: اقوى 5 جيش في عام 2021. [https://www.](https://www.aa.com.tr/a)

[aa.com.tr/a](https://www.aa.com.tr/a)

- الرئيس الصيني يبدأ زيارة للسعودية والبث الأبيض يحذر من محاولات بكين للهيمنة على

العالم، <https://www.aljazeera.net/news/2022/12/7>

- سفينة حربية يابانية تبحر إلى بحر عمان لحراسة ناقلات النفط، الجزيرة، 2020:

<https://www.aljazeera.net/politics>

- الصين أكبر شريك تجاري للدول الخليجية.. حلت مكان الاتحاد الأوربي منذ عام 2020، العربية نت، على الرابط : <https://www.alarabiya.net>
- عبدالجليل المرهون، «الخليج والدور الياباني الجديد»، الجزيرة نت، 20/9/2011.
- «عُمان واليابان تستعدان لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات»، يونيو 2014 :  
<http://com.azamn.www/>
- «عودة الجيش الياباني ومزيد من الصفقات العسكرية»، مايو 2014، على الموقع:  
[/http://altagreer.com](http://altagreer.com)
- عوض عثمان، “آليات تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية-اليابانية»، مركز أراء حول الخليج، كانون الأول 2007: <http://www.araa.ae>
- محمد بن صنيطان، «مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية»: <http://www.ahlanse.com>
- محمد عبدالرحمن العسومي، «الإمارات اليابان.. علاقات مميزة ومصالح متبادلة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 21 أغسطس 2014: <http://www.ecssr.com>
- مياتا أوسامو، «سياسة اليابان اتجاه إيران»: [/http://www.nippon.com](http://www.nippon.com)
- نغم نذير شاكرا، «الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية»، شبكة النبا المعلوماتية:  
<http://org.annabba.www/>
- وزير الاقتصاد والتجارة يؤكد عمق ومتانة العلاقات التجارية القطرية اليابانية»، بوابة الشرق: [/http://www.al-sharq.com](http://www.al-sharq.com)
- ياماغوتشي هارويوشي، اليابان: تراجع قياسي في المواليد وزيادة في الشيخوخة، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk/society>

-Jennifer Lind, How Asia's Rising Threats Convinced Tokyo to Abandon Its Defense Taboos, Foreign Affairs December 23 2022 , : <https://www.foreignaffairs.com>.

-Ministry of Foreign Affairs of Japan, International Situation in 2020 and Outlook for Japan's Diplomacy: <https://www.mofa.go.jp/policy/o2021>

-Oil market Report-January 2023: <https://www.iea.org/reports/oil>

-Sonny Lo Shiu Hing, OPINION – China's New Foreign Policy Toward the Gulf States, December 10 2022 , : <https://www.macaubusiness.com>

#### ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

-William Nester, The Foundations of Japan, (London: Macmillan press 1986,).

-Yutaka Kosai, The Era of High-speed Growth in Japan, (Tokyo : University of Tokyo press 1977,).

-Antony H , Cordesman , The Myth or Reality of Us Energy Independence , CSIS , January 2013 , .

-Ashraf Keshk , Developing an Agenda for security studies in the Gulf Regional security models proposed for the Gulf region (Analysis of GCC Iran interactions) , paper presented

for Cambridge university 2010.

-Makio Yamada, Japan-Gulf Relations in the Wider Asian Context, Gulf Research Center, Issue No. 6, April 2013-.

-Naser Al-Tamimi, " ASIA-GCC Relations: Growing Interdependence " , Analysis No. 179, June 2013.

-Takeyh, Hidden Iran: paradox and power in the Islamic Republic.

-Yoshio Minagi, Japan, and the Gulf: Balanced Business Relationship, and Thereafter, Gulf Research Center, Issue No. 6, April 2013-.